



تقرير مجلس الإدارة للعام ٢٠١٥م

المحتويات

- ٣ .١ لمحة عن الوضع الاقتصادي
- ٤ .٢ النتائج المالية
- ٥ .٣ تطورات الأعمال
- ٦ .٤ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين
- ٧ .٥ مجلس الإدارة ولجان المجلس
- ٩ .٦ المصالح التعاقدية والأوراق المالية وامتيازات الحقوق التي يملكها أعضاء مجلس الإدارة في أسهم الشركة أو أدوات الدين الصادرة عنها
- ٩ .٧ التعاملات التجارية أو العقود التي تضم الشخص المرخص له طرفاً فيها ويمتلك أي من أعضاء المجلس أو الرئيس التنفيذي أو المدير المالي، أو أي شخص ذي علاقة، مصلحة فيها
- ١٠ .٨ القروض البنكية
- ١٠ .٩ التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وأرصدها
- ١٠ .١٠ الشركات التابعة
- ١١ .١١ نتيجة المراجعة السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية بالشركة
- ١١ .١٢ إدارة المخاطر بالشركة:
- ١٣ .١٣ الغرامات والعقوبات

١. لمحة عن الوضع الاقتصادي

تباين أداء الأسواق العالمية في عام ٢٠١٥ الذي شهد تباطؤاً في وتيرة نمو الاقتصاد العالمي؛ إذ قوبل ارتفاع النمو في منطقة اليورو بانخفاض النمو في الصين والاقتصادات الناشئة الرئيسية. وانخفض مؤشر مورجان ستانلي للسلع العالمية (MSCI) بنسبة ٢,٧٪، فيما انخفض مؤشر MSCI للأسواق الناشئة بنسبة ١٧٪. وعموماً، استمر ضعف أسعار النفط في عام ٢٠١٥ ملقياً بظلاله على سوق الأسهم السعودية ليخسر المؤشر العام للسوق (تاسي) ١٧,١٪. ومن بين قطاعات المؤشر، كانت أكبر الخسائر من نصيب قطاعات البتروكيماويات والإسمنت والتجزئة والبناء والتشييد. ويُتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٥ م بنحو ٣,٤٪، وهو تقريباً نفس المعدل ٣,٥٪ في عام ٢٠١٤ م، متفوقاً بذلك على معدل النمو في الاقتصاد العالمي. ومن اللافت للاهتمام أن المحفز في ٢٠١٥ م هو أن نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي يُتوقع أن يكون ٣,١٪ مقابل ١,٥٪ في عام ٢٠١٤ م. ومن ناحية أخرى، من المتوقع أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع غير النفطي الخاص والقطاع الحكومي في عام ٢٠١٥ م بنسبة ٣,٧٪ و ٣,٣٪ على التوالي، وهذا يقل عن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع غير النفطي الخاص والقطاع الحكومي في عام ٢٠١٤ م البالغين ٥,٦٪ و ٣,٧٪ على التوالي.

هبوط سعر النفط

خلال ٢٠١٥ م، تراجع سعر نفط خام برنت بنسبة ٣٥٪ (بداية السنة: ٥٧,٢ دولاراً/برميل، نهاية العام: ٣٧,٣ دولاراً/برميل). وبناءً على التأثير المرتفع للعام ٢٠١٤ م، يكون متوسط السعر لعام ٢٠١٥ م أقل بنسبة ٤٦٪ عنه في العام ٢٠١٤ م. كذلك انخفض سعر الخام العربي الخفيف بنسبة ٤٣٪ ليتراجع بذلك متوسط سعره لعام ٢٠١٥ م على أساس سنوي بنحو ٥٠٪. وبحسب التقديرات الأولية، بلغ متوسط إنتاج النفط السعودي قرابة ١٠,٢ ملايين برميل يومياً خلال عام ٢٠١٥ م، وهو ما يزيد بنحو ٥٪ عنه في عام ٢٠١٤ م حين بلغ ٩,٧ ملايين برميل يومياً. كذلك، يقدر أن إجمالي عائدات الحكومة السعودية تراجع في عام ٢٠١٥ م بنسبة ٤٢٪ عن مستواه في العام الماضي الذي بلغ ٦٠,٨ مليارات ريال، وهو يقل بنسبة ١٥٪ عن الإيرادات المقدره بقرابة ٧١٥ مليار ريال. وتقدر نفقات الدولة بنحو ٩٧٥ مليار ريال، وهذا ما يزيد بنسبة ١٣٪ على المبلغ المخصص في الميزانية، ولكنه يقل بنسبة ١١٪ عنه في عام ٢٠١٤ م. وفي عام ٢٠١٥ م، سجلت المملكة للسنة الثانية على التوالي عجزاً مالياً، بلغ مقداره هذه المرة ٣٦٧ مليار ريال (٦٦ مليار ريال في عام ٢٠١٤ م)، وهو ما يشكل ١٥٪ تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي.

البنوك السعودية

شهد القطاع المصرفي السعودي في عام ٢٠١٥ تراجعاً كبيراً في وتيرة النمو؛ إذ نمت محفظة القروض بنسبة ٧,١٪ لتصل إلى ١,٣٥٤ مليار ريال مقابل نمو بنسبة ١٢٪ في عام ٢٠١٤ م. ويقدر أن صافي هوامش الفائدة (NIMS) بقي ثابتاً عند مستواه في عام ٢٠١٤ م؛ إذ قوبلت التحسينات التي حققتها البنوك من استخدام السيولة الزائدة في السندات الحكومية ذات العائد المرتفع بارتفاع تكلفة التمويل. ونتيجة لذلك، ارتفع صافي الإيرادات من الفوائد بنسبة ٧,١٪ ليصل إلى ٥٣,٩٤ مليار ريال، ولكن هذا النمو المتواضع قوبل بزيادة طفيفة في الدخل من غير الفوائد بنسبة ١,٢٪ فقط خلال ٢٠١٥ م مقابل ارتفاع بنسبة ١٠,٥٪ في عام ٢٠١٤ م. ونتيجة لذلك، ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي للبنوك السعودية بنسبة ٥,١٪.

ومع أن الاحتياطات التي خصصت خلال العام زادت بنسبة ٢٪ فقط عنها في العام الماضي، لا يزال تراجع جودة الائتمان مصدر قلق في المستقبل. وقد نمت الودائع في عام ٢٠١٥ بنسبة ٥,١٪، وهذا رقم جيد إذا ما نظرنا إلى إصدار سندات حكومية بقيمة ٩٨ مليارات ريال، تم الاكتتاب فيها بشكل رئيس من قبل المؤسسات المرتبطة بالحكومة، التي سحبت ودائعها من البنوك لهذا الغرض. ونعتقد أن الحفاظ على نفس المستوى من النمو في محفظة القروض في عام ٢٠١٦ م سيكون صعباً في ظل تدني أسعار النفط. ومع ذلك، نتوقع أن يستفيد القطاع المصرفي في عام ٢٠١٦ م من الارتفاع الأخير في أسعار الفائدة الذي من شأنه أن يرفع من مستوى عوائد الأصول ويزيد من هوامش صافي الفائدة.

قطاعا البناء والعقار وغيرها

شهد عامي ٢٠١٤ م و ٢٠١٥ م تباطؤاً كبيراً في قطاعي البناء والمقاولات نتيجة لنقص العمالة وتراجع الإنفاق الحكومي. وهذا ما يتضح من خلال حقيقة أن قطاعي الإسمنت والبناء والتشييد كانا من بين القطاعات الأسوأ أداءً في سوق الأسهم السعودية في عام ٢٠١٥ م. ونتوقع استمرار الاتجاهات الضعيفة لهذين القطاعين في عام ٢٠١٦ م في ظل انخفاض أسعار النفط الخام وترشيد النفقات من قبل الحكومة. وعلى أي حال، نتوقع أن تستمر هذه الاتجاهات في القطاعات التي تعتمد على الاقتصاد المحلي مثل الصناعات الغذائية والتجزئة. وقد بلغ متوسط نسبة التضخم في السعودية ٢,٢٪ في عام ٢٠١٥ م مقابل ٢,٧٪ في العام ٢٠١٤ م، وهو ما يرجع إلى ارتفاع سعر الدولار الأمريكي وانخفاض أسعار كل السلع الأساسية. ويُتوقع أن يكون متوسط مؤشر أسعار المستهلك السعودي للمأكولات والمشروبات ١,٧٪ في عام ٢٠١٥ م، وهو ما يقل بشكل ملحوظ عنه في عام ٢٠١٤ م حين بلغ ٣,٣٪. كذلك يُتوقع أن يكون متوسط مؤشر أسعار المستهلك السعودي للمفروشات المنزلية ٢,٨٪ في عام ٢٠١٥ م مقابل ٤,٦٪ في عام ٢٠١٤ م.

ومن جهة أخرى، يُتوقع أن يكون متوسط مؤشر أسعار المستهلك للإسكان والمرافق الخدمية ٣,٤٪ في عام ٢٠١٥م، وهو أعلى قليلاً من ٣,٥٪ في عام ٢٠١٤م. أيضاً يُتوقع أن يكون لضريبة الأراضي البيضاء التي فرضتها الحكومة مؤخراً آثاراً بعيدة المدى في قطاعات العقار والبناء والمقاولات في المملكة. وتأتي هذه الخطوة جزءاً من مبادرات المملكة الهادفة إلى توفير المساكن المنخفضة التكلفة لشرائح واسعة من المجتمع. ومن المؤمل أن يؤدي ذلك إلى تسريع تطوير مشاريع الإسكان وتحفيز أنشطة البناء في الأجلين المتوسط والطويل.

الطروحات العامة الرئيسية

كان هناك أربعة اكتتابات في السوق المالية السعودية (تداول) خلال عام ٢٠١٥م: شركة الأندلس العقارية، والسعودية للخدمات الأرضية، والشركة السعودية للعدد والأدوات (ساكو)، وشركة الشرق الأوسط للورق. وقد بلغ إجمالي ما تم جمعه من هذه الاكتتابات ٤,٢ مليار ريال، وهو أقل بكثير من مبلغ الـ ٢٥,٢ مليار ريال الذي تم جمعه في عام ٢٠١٤م الذي شهد ستة اكتتابات شملت البنك الأهلي التجاري، والصناعات الكهربائية، والحمادي، وعبد المحسن الحكير، وإسمنت أم القرى، والسعودية للتسويق (أسواق المزرعة). وفي عام ٢٠١٣م طرحت خمسة اكتتابات جمعت ١,٩٦ مليار ريال. وقبل ذلك، شهد عام ٢٠١٢م سبعة اكتتابات جمعت ٥,٤ مليارات ريال.

الأسواق السعودية والخليجية والعالمية

كان أداء السوق المالية السعودية في عام ٢٠١٥ هو الأسوأ بين الأسواق الخليجية؛ فقد سجل مؤشر السوق السعودي (تاسي) تراجعاً بنسبة ١٧,١٪، في حين انخفضت أسواق الكويت ودبي وأبو ظبي بنسبة ١٣٪ و ١٦,٥٪ و ٤,٩٪ على التوالي. وبالمثل، هبط السوق القطري بنسبة ١٥,١٪، وتراجع كل من سوقي عمان والبحرين بنسبة ١٤,٨٪. ومن التطورات الرئيسية التي شهدتها العام ٢٠١٥م في المملكة العربية السعودية السماح للمستثمرين الأجانب المؤهلين بالاستثمار في سوق الأسهم السعودية. وفي الولايات المتحدة، بقي مؤشر S&P ٥٠٠ ثابتاً تقريباً (تراجع بنسبة ٠,٧٪). وقد شهدت الأسواق الأمريكية خلال العام فترة من التقلبات الحادة. وقوبلت المكاسب التي تحققت على المحور الاقتصادي بضعف التوقعات لدى شركات الطاقة، وهو ما أحدث ضغطاً على سوق السندات مرتفعة العائد غير المرغوب فيها (junk bond market). أما الأسواق الأوروبية، فكان أداؤها متفاوتاً؛ إذ تراجعت السوق البريطانية بنحو ٥٪، فيما ارتفعت سوقاً فرنسا وألمانيا بنسبة ٨,٥٪ و ٩,٦٪ على التوالي، وارتفعت السوق الإيطالية ١٢,٧٪، في حين انخفضت السوق الإسبانية بنسبة ٧,٢٪. وفي الأسواق الآسيوية، عدا اليابان، كان الأداء ضعيفاً بوجه عام. أما سوق اليابان، فقد قفزت بنحو ١٠٪ على أساس سنوي في عام ٢٠١٥م في ظل تحسن التوقعات الاقتصادية. ومع أن سوق الصين تمكنت من تحقيق مكاسب بنسبة ٩,٤٪، فقد أغلقت متراجعة بنسبة ٢,١٪ عن مستواها في منتصف عام ٢٠١٥م. كذلك انخفضت أسواق هونغ كونغ وسنغافورة والهند بنسبة ٧,٢٪ و ١٤,٣٪ و ٠,٨٪ على التوالي. وبالمثل، تراجعت الأسواق الناشئة كالبرازيل وروسيا بنسبة ١٣,٣٪ و ٤,٢٪ على التوالي خلال العام ٢٠١٥م.

٢. النتائج المالية

شهد الدخل التشغيلي الموحد للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م انخفاضاً بنسبة ١٠٪ متراجحاً من ٧٥٧ مليون ريال في العام ٢٠١٤م إلى ٦٨٠ مليون ريال، وهو ما يعود بشكل أساسي إلى انخفاض نشاط الوساطة المالية. وقد انخفضت المصروفات العامة بنسبة ١٨٪ متراجحة من ٤٥٤ مليون ريال في ٢٠١٤م إلى ٣٧١ ريال في عام ٢٠١٥م. وأنهت الشركة السنة بصافي دخل قبل الزكاة المستحقة على الشركة الأم قدره ٣٢٦ مليون ريال مقابل ٣٢٥ مليون ريال في عام ٢٠١٤م. كذلك انخفض إجمالي حقوق المساهمين من ١,٣٢٢ مليون ريال في عام ٢٠١٤م إلى ١,٠٩٩ مليون ريال في عام ٢٠١٥م. ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى توزيع أرباح على الأسهم بقيمة ٤٠٠ مليون ريال، وافقت عليه الجمعية العامة في اجتماعها الذي عُقد في ٢٢ ديسمبر ٢٠١٥م.

وقد بلغ إجمالي الأصول لعام ٢٠١٥م ١,٧٣١ مليون ريال (١,٦٤٨ مليون ريال في العام ٢٠١٤م) مع تراجع الاستثمارات إلى ٩١١ مليون ريال (١,٢٠٥ مليون ريال في العام ٢٠١٤م)، في حين بلغت الأرصدة لدى البنوك ٥١٧ مليون ريال (٢٠١ مليون ريال العام ٢٠١٤م).

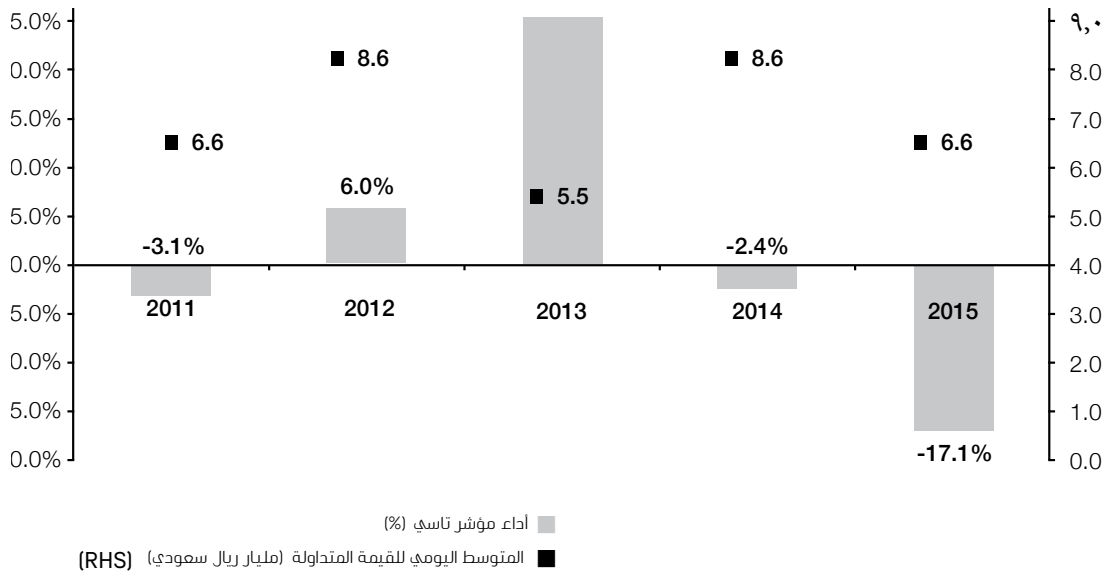
٣. تطورات الأعمال

أ) الأوراق المالية

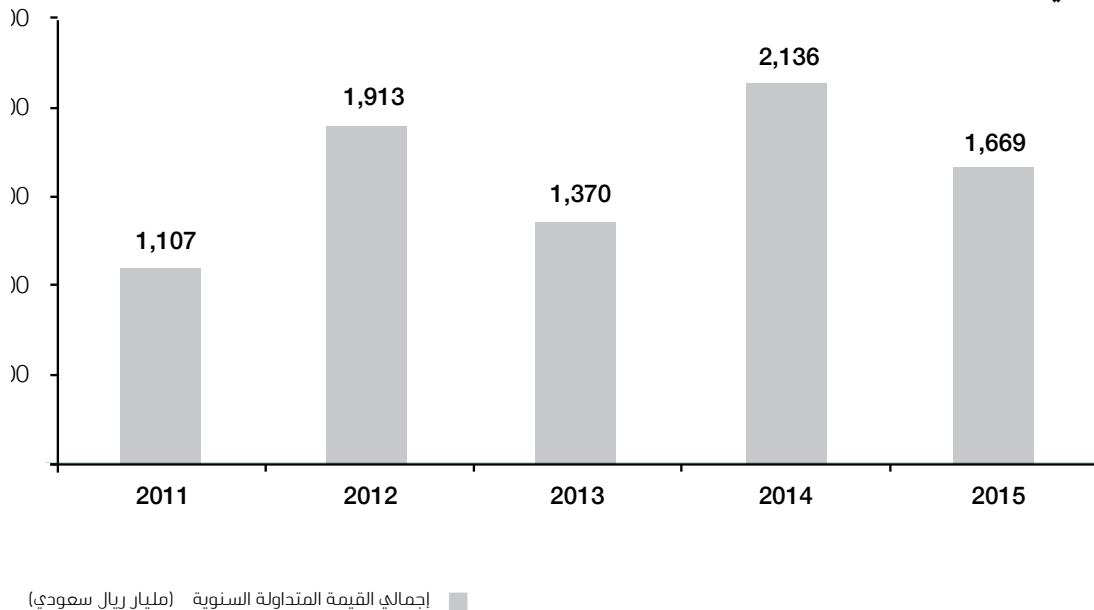
انخفضت سوق الأسهم السعودية ١٧,١٪ في عام ٢٠١٥م، لتغلق عند مستوى ٦٩١٢ نقطة، وهو أسوأ أداء لها منذ عام ٢٠٠٨م، بعد انخفاض بنسبة ٢,٤٪ في عام ٢٠١٤م، وارتفاع بنسبة ٢٥,٥٪ في عام ٢٠١٣م. وقد تأثر الاقتصاد بعدة عوامل أثرت في ربحية الشركات وتوقعات الإيرادات. وتشمل هذه العوامل انخفاض أسعار النفط والتوترات السياسية في اليمن وخفض الدعم الحكومي والتغييرات في الأنظمة واللوائح.

في عام ٢٠١٥م، كانت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة في السوق ١,٦٦٠ مليار ريال، بانخفاض بنسبة ٢٢٪ على أساس سنوي. وكان متوسط القيمة اليومية المتداولة ٦,٥ مليارات ريال، وهو أقل بكثير من مستوى ٨,٥ مليارات ريال في عام ٢٠١٤م. ونتيجة لذلك، بلغ صافي الإيرادات التشغيلية ٢١٥ مليون ريال، بانخفاض بنسبة ٢٥٪ عنه في العام ٢٠١٤م. ومع ذلك، حافظ قسم الأوراق المالية بالشركة على حصته من السوق في عام ٢٠١٥م عند ١١,٣١٪ مقابل ١١,٤٣٪ في عام ٢٠١٤م. وقد نفذت الشركة ما يقارب ٨,٨ ملايين صفقة، وهو ثاني أكبر عدد من الصفقات المنفذة في السوق.

أداء مؤشر السوق (تاسي) والمتوسط اليومي للقيمة المتداولة



إجمالي القيمة المتداولة السنوية - ٥ سنوات



ب) إدارة الأصول

كان العام ٢٠١٥ م عاماً إيجابياً لإدارة الأصول؛ حيث تم تحديث شروط واحكام الصناديق من أجل تطبيق هيكل حوكمة أفضل إضافة إلى تحسين نظام التقارير، مما أسهم في تنفيذ تغييرات هيكلية في أسلوب ممارسة الأعمال. وهي تغييرات من شأنها أن تساعد على الاستمرار في تعزيز الأداء وخدمات العملاء.

الصناديق الجديدة

في عام ٢٠١٥ م، أطلقت الشركة صندوقين جديدين للأسهم العامة، هما صندوق الأهلي المرن للأسهم السعودية، وصندوق الأهلي للطروحات الأولية. وقد أسهما في زيادة تشكيلة المنتجات المقدمة للعملاء وسد النقص في محفظة الصناديق للشركة.

الأصول المدارة

في ديسمبر ٢٠١٥ م، بلغ إجمالي الأصول التي تديرها الشركة بالوكالة ٧٧,٨ مليار ريال مقابل ٥٥,١ مليار ريال في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ م.

ج) الخدمات المصرفية الاستثمارية

استفاد قسم الخدمات المصرفية الاستثمارية من الزخم الذي تحقق العام الماضي مسجلاً مستوى قياسياً في الإيرادات منذ تأسيس الشركة وذلك من خلال مجموعة متنوعة من التعاقدات التي تم تنفيذها عام ٢٠١٥ م والتي بلغت أحد عشر عقداً في مجالي المشورة والترتيب.

في عام ٢٠١٥ م، قدمت الشركة خدمات استشارية لصندوق الاستثمارات العامة بخصوص شراء حصة بقيمة ١,١ مليار دولار أمريكي في شركة بوسكو للإنشاءات في كوريا، ولشركة إنوكيم بخصوص جمع رأس مال قدره ٨٠٠ مليون ريال من القطاع الخاص، ولشركة العثيم العقارية بخصوص إصدار صكوك بالريال، ولشركة سلامة للتأمين التعاوني بخصوص إصدار أسهم حقوق أولوية، ولجولدمان ساكس و IFFIm (البنك الدولي) بخصوص إصداراتهما لصكوك بالدولار الأمريكي.

ونتيجة لذلك، ازداد مستوى الوعي بقدراتنا المصرفية الاستثمارية في الأوساط الإقليمية بشكل كبير، وأصبحت الشركة تحتل المرتبة الثانية في سوق ادوات الدين وحازت مؤخراً "جائزة أفضل شركة في الخدمات الاستشارية" في الحفل السنوي العاشر للأعمال والتمويل الإسلامي.

٤. مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين

البند	الأعضاء التنفيذيون (ألف ريال)	الأعضاء غير التنفيذيين/ المستقلون (ألف ريال)	أعلى ٦ مديرين تنفيذيين (بمن فيهم الرئيس التنفيذي والمدير المالي) (ألف ريال)
الرواتب والتعويضات	١٣٠	٧٩٩	٦,٠٨٤
البدلات	١٧	٩٤	٣,٧٥٣
المكافآت الدورية والسنوية	-	-	١٥,٧١١
برنامج الخطط التحفيزية	-	-	لا يتم تحديد البرنامج مقدماً حيث ترتبط قيمته بالأداء المستقبلي للشركة ولم يستحق أيًا منها بعد.
أي تعويضات أو مزايا عينية أخرى تُدفع بشكل شهري أو سنوي	-	-	-

٥. مجلس الإدارة ولجان المجلس

(أ) مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة الشركة من ٦ أعضاء، منهم اثنان مستقلان، تعينهم الجمعية العامة العادية. ويجتمع المجلس بشكل ربع سنوي أو أكثر من ذلك بحسب الضرورة.

الاسم	المنصب/ طبيعة المنصب	العضوية في مجالس إدارة أخرى
منصور بن صالح الميمان	• رئيس المجلس • عضو غير تنفيذي	• البنك الأهلي التجاري (السعودية) • معادن (السعودية) • سنابل السعودية (السعودية) • تداول العقارية (السعودية)
عبد العزيز بن عبدالله الزيد	• نائب الرئيس • عضو غير تنفيذي	• البنك الأهلي التجاري (السعودية) • التعاونية (السعودية)
سارة بنت جماز السحيمي	• الرئيس التنفيذي • عضو تنفيذي	• مجموعة إيستجيت كابيتال المحدودة (دبي) • شركة باكو (البحرين)
طلال بن أحمد الخريجي	• عضو غير تنفيذي	
حامد بن محمد فايز	• عضو غير تنفيذي	
فيصل بن محمد شرارة	• عضو مستقل	• الشركة السعودية لخدمات النقل (السعودية) • الشركة السعودية الوطنية للتأمين (البحرين) • الشركة الوطنية للتأمين (السعودية)
مروان بن فيصل الفضل	• عضو مستقل	• واردة للخدمات اللوجستية (السعودية)

*استقال الأستاذ/ عبدالعزيز الزيد في ١ مايو. ** انضمت الأستاذة/ سارة السحيمي إلى المجلس في ١ مايو.

سجل الحضور

الاسم	١٢ فبراير	١٠ مايو	٢١ أغسطس	٢٨ أكتوبر	المجموع
منصور بن صالح الميمان	✓	✓	✓	✓	٤
عبد العزيز بن عبدالله الزيد	✓	-	-	-	١
سارة بنت جماز السحيمي	-	✓	✓	✓	٣
طلال بن أحمد الخريجي	✓	✓	-	✓	٣
حامد بن محمد فايز	✓	✓	✓	✓	٤
فيصل بن محمد شرارة	✓	✓	✓	-	٣
مروان بن فيصل الفضل	-	✓	-	✓	٢

*استقال الأستاذ/ عبدالعزيز الزيد في ١ مايو. ** انضمت الأستاذة/ سارة السحيمي إلى المجلس في ١ مايو.

المسؤوليات:

- إعداد ومراقبة ومراجعة وتوجيه إستراتيجية مجموعة شركة الأهلي المالية وسياساتها، بما في ذلك اعتماد رؤية المجموعة ورسالتها وفلسفتها وتحديد مبادئها.
- اعتماد خطة العمل السنوية والموازنة التي يقدمها الرئيس التنفيذي ومراقبة أداء الشركة بما في ذلك نتائجها الفصلية والسنوية.
- اعتماد مستويات الأداء الكلي المستهدفة للمجموعة ومراجعة التقدم المحرز في ضوء هذه الأهداف.
- اعتماد الاستثمارات والنفقات الرأسمالية وعمليات الاستحواذ والبيع الكبرى غير المدرجة ضمن الموازنة السنوية.
- مراقبة وإدارة حالات التضارب المحتمل في المصالح بين أعضاء الإدارة التنفيذية وأعضاء المجلس والمساهمين، بما في ذلك إساءة استخدام أصول الشركة وسوء السلوك في التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة. وعلى المجلس أن يتخذ جميع الخطوات الممكنة في حدود المعقول لتجنب حالات تضارب المصالح الفعلية أو المحتملة أو المتوقعة مع المجموعة.

(ب) لجنة المراجعة

تتكون لجنة المراجعة من ٤ أعضاء جميعهم من غير التنفيذيين (وتشمل عضوان مستقلان). وتجتمع اللجنة بشكل ربع سنوي أو أكثر حسبما تراه ضرورياً.

الاسم	المنصب
لما بنت أحمد غزاوي	الرئيس
أحمد بن عبدالرحمن جابر	عضو
مروان بن فيصل الفضل	عضو مستقل
عبد الله بن صايل العنزي	عضو مستقل

المسؤوليات

- الإشراف على عمل مراجع الحسابات الخارجي واعتماد جميع الخدمات المجازة غير المتعلقة بالمراجعة التي يؤديها مراجعو الحسابات الخارجيون.
- تقييم إدارتي المراجعة الداخلية والالتزام، على أن يكون رئيس المراجعة الداخلية والالتزام مسؤولاً أمام رئيس لجنة المراجعة.
- التواصل مع مسؤولي المجموعة وأعضاء المجلس أو مسؤولي الشركة والشركات التابعة لها، أو مراجعي الحسابات الخارجيين أو المستشار الخارجي، بما في ذلك الاطلاع على جميع المعلومات ذات الصلة، بحسب الضرورة، من أجل القيام بأعمالها ومهامها.
- التأكد من كفاية الموارد المتاحة للقيام بأعمالها ومهامها.
- وضع الإجراءات اللازمة للتعامل مع المسائل التي تهم الموظفين فيما يخص المحاسبة والرقابة والمراجعة الداخلية.
- القوائم المالية.
- إجراءات الرقابة الداخلية.
- المراجعة الداخلية.
- المراجعة الخارجية.
- الالتزام ومكافحة غسل الأموال.
- رفع التقارير اللازمة إلى مجلس الإدارة.

سجل الحضور

الاسم	٢٠ يناير	٢١ إبريل	٩ يوليو	١٣ أكتوبر	١٦ ديسمبر	المجموع
لما بنت أحمد غزاوي	✓	✓	✓	✓	✓	٥
أحمد بن عبدالرحمن جابر	✓	✓	✓	✓	✓	٥
مروان بن فيصل الفضل	✓	✓	✓	✓	-	٤
عبد الله بن صايل العنزي	✓	✓	✓	✓	✓	٥

أ) لجنة الترشيحات والمكافآت
تتكون لجنة الترشيحات والمكافآت من ٤ أعضاء، وتجتمع مرتين في السنة أو أكثر بحسب الضرورة.

الاسم	المنصب
عبدالعزیز بن عبدالله الزید	الرئيس
بليهد بن ناصر البليهد	عضو
فيصل بن محمد شرارة	عضو مستقل
سارة بنت جماز السحيمي	عضو

المسؤوليات

- وضع السياسة العامة للأجور للشركة بعد مناقشتها مع الإدارة ومن ثم رفعها إلى المجلس لإقرارها.
- الإشراف على وضع وتطبيق إطار الأجور في الشركة والشركات التابعة لها وضمان تماشيها مع الأنظمة المحلية ذات الصلة.
- مراجعة مكافآت أعضاء المجلس واللجان وتقديم التوصيات اللازمة بشأنها. وإذا كان تعويض أعضاء المجلس على شكل جزء من الأرباح، تقدم اللجنة توصية بهذا الشأن إلى المجلس ومن ثم إلى الجمعية العامة للموافقة عليها وفقاً لنظام الشركات.
- مراجعة واعتماد التوصيات المقترحة بشأن برنامج صندوق شركة الأهلي المالية لحوافز المديرين التنفيذيين.
- اعتماد ممثلي الشركة في مجالس إدارة الشركات والمؤسسات التي تملكها الشركة كلياً أو جزئياً داخل المملكة وخارجها.

سجل الحضور

الاسم	٨ يناير	٢٩ إبريل	المجموع
عبدالعزیز بن عبدالله الزید	✓	✓	٢
بليهد بن ناصر البليهد	✓	✓	٢
فيصل بن محمد شرارة	✓	-	١
سارة بنت جماز السحيمي	✓	✓	٢

٦. المصالح التعاقدية والأوراق المالية وامتيازات الحقوق التي يملكها أعضاء مجلس الإدارة في أسهم الشركة أو أدوات الدين الصادرة عنها:

يملك السيد حامد فايز ٣٥,٠٠٠ سهماً في برنامج شركة الأهلي المالية طويل الأجل للأسهم.

٧. التعاملات التجارية أو العقود التي تضم الشخص المرخص له طرفاً فيها ويمتلك أي من أعضاء المجلس أو الرئيس التنفيذي أو المدير المالي، أو أي شخص ذي علاقة، مصلحة فيها:

يؤكد مجلس الإدارة أنه ليس لدى أي من أعضائه أو الرئيس التنفيذي أو المدير المالي أي تعاملات تجارية أو عقود تكون الشركة طرفاً فيها.

٨. القروض البنكية

يؤكد مجلس الإدارة أن الشركة ليس لديها أي تسهيلات تمويلية من البنوك أو أي مؤسسات مالية أخرى.

٩. التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وأرصدها

تتم التعاملات مع أطراف ذات علاقة بصفة أساسية مع البنك الأهلي التجاري وأعضاء الإدارة العليا والصناديق المدارة من قبل الشركة. ولمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى الملاحظة ٢١ من القوائم المالية.

١٠. الشركات التابعة

اسم الشركة	رأس مال الشركة	نسبة الملكية	الهدف	المقر الرئيس ومكان العمل
شركة الأهلي المالية للاستثمار العقاري	١٠,٠٠٠ ريال سعودي	٪١٠٠	امتلاك وتسجيل العقارات بالنيابة عن الصناديق العقارية	السعودية
شركة إيستجيت كابيتال جروب المحدودة (من خلال الشركة القابضة)	٢,٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي	٪١٠٠	تقديم خدمات إدارة الاستثمار	مركز دبي المالي العالمي، دبي
مظلة الأهلي كابيتال لإدارة الاستثمارات *	-	٪١٠٠	شركة استثمارية برأس مال متغير ذات هيكل نظامي كمظلة	دبلن، إيرلندا
كابيتال بارتشرش (كيهان) هولدنغز لمتد (مخصصة الغرض) *	٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي	٪١٠٠	الاستثمار	جزر الكايمان
صندوق أوركس للأسهم الخاصة الإقليمية *	١,٠٠٠ دينار بحريني	٪٥٠	شركة صندوق استثماري	البحرين
شركة باكو دبليو أل *	٢٠,٠٠٠ دينار بحريني	٪١٠٠	تنفيذ برنامج تملك أسهم الموظفين.	البحرين

* بعض الشركات التابعة هي شركات مؤسسة لأغراض خاصة (SPVs) ولا تقوم بأنشطة تجارية وذلك كما هو موضح في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية المدققة.

١.١. نتيجة المراجعة السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية بالشركة

تُعَدُّ إدارة المراجعة الداخلية بالشركة إدارة مستقلة، تقيّم هيكل الرقابة الداخلية بالشركة، وتقدم المشورة للإدارة العليا بشأن وضع حلول الرقابة ومتابعة تطبيق هذه التدابير.

وتضطلع هذه الإدارة بمهمة وضع خطة المراجعة السنوية للجنة المراجعة التابعة للمجلس، وهي تشمل عمليات التدقيق السنوية والمراجعات التنظيمية والمتابعة المستمرة للمسائل التي تكشفها عمليات التدقيق لضمان معالجة هذه المسائل بشكل مرض خلال العام. وقد أجرت إدارة المراجعة الداخلية خلال ٢٠١٥م عملية تقييم للمخاطر على مستوى الشركة ككل من أجل صياغة خطط للمراجعة على مدى ٣ سنوات ولسنة واحدة. كذلك أجرت إدارة التدقيق الداخلي خلال العام مراجعات خاصة وفقاً لتوجيهات الرئيس التنفيذي و/أو الإدارة العليا.

١.٢. إدارة المخاطر بالشركة

تشكل إدارة المخاطر وظيفة أساسية في الشركة، وهي مسؤولة عن تصميم ووضع وتنفيذ إجراءات وسياسات إدارة المخاطر والإطار العام الذي يُعنى بتحديد وتقييم ومتابعة ومراقبة المخاطر المرتبطة بالسوق والائتمان والسيولة والأمانة والتشغيل وتنشأ من الأنشطة التجارية للشركة في جميع خطوط عملها وأقسام الدعم فيها. ويكمن دور إدارة المخاطر في ضمان عدم بلوغ عوامل المخاطرة مستويات عالية بالنسبة إلى وضع رأس مال الشركة ومركزها المالي. وإدراكاً لأهمية دور إدارة المخاطر، أنشأت الشركة قسماً خاصاً متكاملًا لإدارة المخاطر برئاسة رئيس إدارة المخاطر الذي يتبع مباشرة الرئيس التنفيذي.

إطار إدارة المخاطر

انطلاقاً من إيمان إدارة الشركة بضرورة وجود نظام قوي لإدارة المخاطر، شكلت عدة لجان إدارية تعنى ليس بإدارة المخاطر فحسب، بل ومعالجة جميع المسائل المرتبطة بأعمال الشركة واستراتيجيتها وتؤثر في الوضع العام للمخاطر التي تواجه الشركة. ومن هنا، تشكل إدارة المخاطر جزءاً أساسياً من نظام الحوكمة ويشترك رئيسها في عضوية أهم لجان الإدارة العليا الأساسية. وفي عام ٢٠١٥م، أعادت الشركة هيكله لجنة الرقابة الداخلية لتصبح "لجنة المخاطر"، وأسندت إليها مهمة الإشراف العام على إطار مخاطر الشركة وسياسات المخاطر والعمليات واستمرارية الأعمال ومراجعة إجراءات التشغيل الموحدة ومراقبة مستوى الخدمة. ويرأس اللجنة رئيس إدارة المخاطر.

سياسات وحدود المخاطر

وضعت الشركة سياسات وحدوداً لمراقبة المخاطر في مختلف الأقسام وعلى مستوى الشركة ككل. وتُعدُّ حدود المخاطر هذه نقاطاً محددة لمراقبة عناصر الخطر الفعلي وضمان عدم خروجها عن المستويات المعقولة بالنسبة إلى الشركة. وبمجرد تجاوز حدود المخاطر، تبادر الإدارة نحو اتخاذ الإجراءات المناسبة لضبط المخاطر ذات الصلة. إضافة إلى ذلك، تعمل جميع أقسام العمل وأقسام الدعم في الشركة وفقاً لإجراءات عمل موحدة معتمدة تجري مراجعتها باستمرار.

إدارة المخاطر للأطراف النظرية

إدارة المخاطر المرتبطة بالأطراف النظرية، تعمل الشركة ضمن حدود معينة معتمدة فيما يتعلق بالأطراف النظرية للتعامل على مستوى جميع قطاعات العمل، وهذا يشمل المراجعة الدورية لهذه الأطراف والوسطاء وقواعد الاستثمار. وتضمن الأسس العامة للائتمان في الشركة اعتماد الحدود الائتمانية فقط للأطراف النظرية التي تستوفي معايير الائتمان والمراجعة الائتمانية المناسبة. وتندرج إجراءات تخفيف المخاطر الائتمانية للتعامل مع تلك الأطراف ضمن اختصاصات قسم إدارة المخاطر. ويدعم هذه الحدود المراقبة اليومية الحثيثة للحدود من قبل إدارة القسم مع تقارير دورية تُرفع إلى لجان المخاطر ومجلس الصندوق.

إدارة مخاطر السوق

فيما يتعلق بمحفظةها الاستثمارية الخاصة، تتعرض الشركة لمخاطر السوق التي تتمثل في مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات (الصرف الأجنبي) ومخاطر أسعار الأسهم. وبالنسبة إلى الاستثمارات الخاصة، لدى الشركة إطار عام معتمد لإدارة الاستثمارات الخاصة بما في ذلك حدود استثمار معتمدة من قبل مجلس الإدارة لمختلف فئات الأصول، الأمر الذي يقيد الاستثمار بمستوى المخاطر المعتمد. وتجري مراقبة حدود الاستثمار / المخاطر هذه بشكل مستقل من قبل قسم إدارة المخاطر. وإضافة إلى ما سبق، لدى الشركة سياسات مفصلة للمخاطر بخصوص إدارة مخاطر السوق.

المخاطر الخاصة بصناديق الاستثمار

تدير الشركة كميات كبيرة من أصول العملاء ضمن صناديق الاستثمار أو بالوكالة. وتدار كل صناديق الشركة وفقاً لقواعد الاستثمار وحدود المخاطر المعتمدة. ومن منظور استثماري، تنطوي صناديق الاستثمار في أسواق النقد على مستوى من مخاطر السوق منخفض نسبياً نظراً إلى طبيعة سيولتها؛ إذ إنها تتكون بشكل أساسي من ودائع مرابحة ذات سيولة لدى مؤسسات مالية عالية الجدارة الائتمانية، وهي بطبيعتها قصيرة الأجل، ما يجعلها في الغالب بعيدة عن مخاطر التغيرات في أسعار الفائدة، وبالتالي لا تخضع لمخاطر كبيرة من ناحية أسعار السوق أو السلع، ويبقى توزيع الصكوك في هذه الصناديق معتدلاً نسبياً ويعتمد على عاملي العائد والمدة. ومن بين التدابير المعتمدة، قيام إدارة المخاطر بمراجعة ومراقبة مجموعة من المؤشرات مثل المتوسط المرجح لمدة استحقاق الصناديق وتوزيع أجل الاستحقاق ومستويات المخاطر والتركيز المرتبطة بالجهات المصدرة، ومجموعات مصدري الأوراق المالية والقطاعات الاقتصادية.

من ناحية أخرى، تُعدّ صناديق الأسهم - بخلاف أدوات سوق النقد وصناديق الدخل الثابت- عرضة لتقلبات السوق بسبب مخاطر أسعار الأسهم. وتدار هذه المخاطر من خلال وضع إستراتيجيات محددة لتوزيع الأصول وشروط استثمارية للصناديق. ومن زاوية الإشراف الإداري، لدى الشركة مجلسان لإدارة الصناديق يضطلعان بمهمة توفير الرقابة على صناديق الأسهم وصناديق الدخل الثابت بشكل منفصل.

المخاطر الخاصة بالمحافظ الاستثمارية المدارة من قبل الشركة

تدار جميع المحافظ الاستثمارية المدارة من قبل الشركة وفقاً لنصوص تفويض الاستثمار وسياسة الاستثمار المعتمدة. وتراقب الحدود والقيود المقررة للمحافظ الاستثمارية على أساس يومي وبشكل منفصل من قسم إدارة المخاطر باستخدام نظام آلي متطور.

مخاطر السيولة

إن الإدارة الفعالة لمخاطر السيولة تساعد على ضمان قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالتدفقات النقدية والاحتفاظ بمصادر تمويل متنوعة لدعم نشاط الشركة. وغالباً ما ينشأ خطر السيولة نتيجة لعدم توافق هيكل آجال الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات. وتتسم إستراتيجية الشركة لإدارة السيولة بالعناصر التالية:

١. اعتمد المجلس جملة من السياسات التي تشترط وجود جزء كبير من الاستثمارات الخاصة في أدوات ذات سيولة.
٢. بالنسبة إلى المحافظ الاستثمارية المدارة من قبل الشركة والصناديق، تدار مخاطر السيولة من خلال الأسس والقواعد والحدود والأدوات المعتمدة للسيولة والقيود المفروضة على الفترة المتبقية من مدة الاستحقاق ومدة الاستحقاق المرجحة لصناديق سوق النقد وأدوات الدخل الثابت.
٣. الاحتفاظ بالسيولة والنقدية المضمونة من خلال الاستثمار في صناديق أسواق النقد التي توفرها الشركة، أو فقط لدى الأطراف المعتمدة باستخدام الودائع أو المرابحات قصيرة الأجل.
٤. استثمار النقدية لدى جهات عالية الجدارة الائتمانية بحيث تجري مراقبة تصنيفها الائتماني ووضعها المالية باستمرار وبشكل مستقل من قبل قسم إدارة المخاطر.
٥. تعتمد الشركة على التدفقات النقدية التشغيلية والرأسمالية الداخلية كمصادر رئيسة للأموال بشكل مستمر. فإذا ما طرأت ظروف كان فيها حاجة ماسة إلى السيولة، فإن هناك احتياطات أو تسهيلات متاحة من داخل المجموعة.

المخاطر التشغيلية

تتبع الشركة طريقة منهجية لتحديد المخاطر التشغيلية وتقييمها وإدارتها والحد منها، بما في ذلك تحديد هذه المخاطر وتقدير حجمها ومراقبتها. وفي عام ٢٠١٥م، أعادت الشركة مراجعة وتحديث نهج إدارة المخاطر التشغيلية ونفذت مشروعاً لدراسة المخاطر التشغيلية على مستوى الشركة؛ بغرض تحديث عوامل الخطر وإعادة تقييم المخاطر التشغيلية في الشركة. ومن المتوقع أن يؤدي هذا المشروع إلى تعزيز الإطار العام لإدارة المخاطر في الشركة ككل والمخاطر الخاصة بكل قسم من أقسامها، الأمر الذي سيساعد رؤساء الأقسام على إدارة المخاطر التشغيلية لأقسامهم بشكل استباقي. إضافة إلى ذلك، لدى الشركة برنامج شامل لإدارة استمرارية الأعمال يهدف إلى المحافظة على القدرة التشغيلية وتعزيزها، كذلك هناك خطط وإجراءات أخرى مثل استمرارية الأعمال وإدارة الحوادث وإجراءات الاستجابة للطوارئ وخطط استئناف العمل وإستراتيجية للتعامل مع استمرارية العمليات الأساسية وضمان سير العمل ودعم الوظائف وتشكيل الإطار العام لإدارة استمرارية العمل التي تخضع للاختبار والمراجعة من قبل الإدارة بشكل دوري.

١٣. الغرامات والعقوبات

تلقت الشركة خلال العام ٢٠١٥م غرامات مالية بمبلغ وقدرها ٨,٩٢٠,٠٠٠ ريال من قبل هيئة السوق المالية.

ختاماً، يسر مجلس الإدارة أن يفتنم هذه الفرصة ليعرب عن تقديره وامتنانه لعملاء شركة الأهلي المالية ومساهميها وموظفيها على دعمهم خلال العام ٢٠١٥م. كذلك يقدم المجلس شكره إلى هيئة السوق المالية لتوفيرها كل ما يسهم في تطوير قطاع الخدمات المصرفية الاستثمارية، وهو ما تظهر نتائجه في النمو الاقتصادي المطرد للمملكة بإشراف وتوجيه من لدن خادم الحرمين الشريفين وصاحب السمو الملكي ولي العهد وولي ولي العهد حفظهم الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مجلس الإدارة